

نحو أخلاق عالمية، إعلان عالمي صادر عام 1993م

هانز كينغ *

الإعلان العالمي التالي بين أهل الإيمان إنما هو حصيلة عامين من التشاور بين منتي عالم وفقهيه ورجل دين ينتمون إلى عدد كبير من التجمعات الإيمانية في العالم. ففي الفترة الواقعة بين 2-4 أيلول/سبتمبر 1993، تمت مناقشة هذه الوثيقة من قبل مجلس ضم الرؤساء الروحيون والزعماء الدينيين، وذلك ضمن فعاليات البرلمان العالمي للديانات المنعقد في ولاية شيكاغو. وقد بادر هؤلاء الأفاضل، ومن مختلف الديانات العالمية إلى التوقيع على هذه الوثيقة، والموافقة على أنها تمثل خطوة أولى ونقطة انطلاق لعالم في أمس الحاجة إلى إجماع على الفضيلة والأخلاق. وأن المجلس البرلماني للديانات العالمية مع الذين أقرّوا هذا البيان، يطرحونه إلى العالم كافة بياناً تمهيدياً وصيغة أولية لمجموع مبادئ العيش المشترك، أو قواعد التعايش الإنساني الذي يمكن أن تقرّه الأديان العالمية.

الإعلان عن خلق عالمي:

- عالمنا اليوم في محنة وكرب بلغا من الإلحاح مبلغاً عظيماً يدفعنا إلى سبر غورهما وعوارضهما لعمق هذا الألم المستشري.
- السلام يفوتنا... والكوكب يتعرض للدمار... الجيران يعيشون في خوف... هناك غربة بين النساء والرجال.. والأطفال تموت!
- إنه أمر بغيض!
- نعم، نحن نشجب سوء استغلال أنظمة الأرض البيئية.
- نحن ندين الفقر المعيق لفرص الحياة، والجوع الذي يضعف جسد الإنسان، مثلما ندين التفاوتات الاقتصادية التي تتهدد عائلات شتى بالهلاك.
- نحن نشجب الفساد الاجتماعي لدى الأمم؛ فعدم تحقيق العدل يهّمش المواطنين، ناهيك عن الفوضى العارمة التي تعصف بالمجتمعات ومنايا تتخبط الأطفال بسبب العنف. إننا ندين بخاصة البغي والحقد باسم الدين.
- ولكن لا حاجة إلى كل هذه العذابات. ولا ضرورة لها مع توافر الأساس لخلق المعاملة، وهو الخلق الذي يسمح بإيجاد نظام كوني ونظام فردي جديد ويبتعد بالأفراد عن حافة اليأس كما ينأى بالمجتمعات عن الاضطراب.
- نحن -معشر الرجال والنساء- الذين آمنوا بمبادئ الأديان العالمية وسلوكياته، نقر بما يلي: إننا نوّكد على اشتغال التعاليم الدينية على قيم تُعدُّ بحق جوهرها ولبّها، وتشكّل أساساً لمنظومة خلقية على مستوى الكون.
- ونوّكد أن هذه الحقيقة المعروفة أصلاً تحتاج إلى إنعاش، إلى أن تحيا في القلوب

والسلوك.

- نؤكد على أن هناك معياراً سلوكياً يتعذر إغاؤه، ونموذجاً غير مرتبط بظرف أو شرط يتخللان جميع مرافق الحياة، على مستوى العائلات والمجتمعات كما على صعيد الأعراف البشرية والأمم والأديان. وهناك أيضاً جملة من الإرشادات السلوكية، منذ القدم، نستطيع أن نجد لها في تعاليم الأديان العالمية، وهي الإرشادات عينها الضرورية لقيام أي نظام عالمي متماسك.

- نحن نعلن: لسنا في غنى عن الآخر، وجميعنا يعتمد بعضه على بعض. كل واحد منا مرتبط بصالح الكل، ومن هنا يأتي احترامنا لكافة المخلوقات الحيّة، من بشر أو حيوان أو نبات، كما يأتي اهتمامنا للمحافظة على الأرض، هواءً وتربةً وماءً.

- إننا نتحمّل مسؤولية فردية لكل ما نفعله، وهناك تبعات لجميع قراراتنا وأعمالنا وحتى عجزنا عن العمل. علينا أن نعامل الآخرين كما نود أن يعاملوا. ونلتزم بقيم الحياة والكرامة، الخصوصية الفردية والتنوع بحيث يتمتع كل فرد - دونما استثناء - بمعاملة إنسانية. علينا أن نتحلى بالصبر ونرغب في القبول، ونقدر على التسامح، مستفيدين من الماضي، ولكن لا ندع أنفسنا أسرى ذكريات الحقد.

- وبينما نفتح قلوبنا لبعضنا البعض، علينا أن نتعالى على الاختلافات البسيطة من أجل مجتمع عالمي، نحقق فيه ثقافة التعاضد والانتماء.

- إننا نعتبر البشرية عائلتنا وعلينا أن نسعى للتخلّق بالكرم والخيرية. ليس لنا أن نحيا لأنفسنا فقط، بل علينا أيضاً أن ننفع الآخرين من غير أن ننسى الأطفال والمسنين والمعذبين والعجزة واللاجئين والمستوحشين. يجب ألا ننظر إلى أحد كمواطن من الدرجة الثانية، ولا نشعره أنه كذلك، ولا نسمح باستغلاله بأي شكل من الأشكال. ويجب أن يكون هناك شراكة بين الرجال والنساء. علينا ألا نقترف أي فعل من أفعال الفاحشة، وأن نضع وراءنا كل أشكال الاستبداد والفساد.

- إننا نعلن ولائنا إلى ثقافة تخلو من العنف وتتضح بالعدل والاحترام والسلام. إننا لن نتظالم، أو نوذي أو نعذب ونقتل بشرياً لأننا نبذنا العنف وسيلة لفضّ الصراعات.

- علينا أن نجتهد لإقامة نظام اجتماعي واقتصادي عادل يسمح لكل إنسان بفرصة متكافئة لتحقيق ذاته كإنسان، أكمل تحقيق. علينا أن نتخاطب برفق ونتعامل بصدق وتراحم، ونعدل مع الجميع دون أي تحيّز أو تباغض. علينا اجتناب السرقة وعلينا أن لا ندع شهوة التسلط والتملك والسمعة والنفاق تسيطر علينا في سبيل إيجاد عالم ملؤه العدل والسلام.

- إن كوكبنا لن يصبح أفضل حتى يتغيّر وعي أفراده أولاً. ونتعهد على أن نوسع إدراكنا من خلال تدريب عقولنا بالتأمل والصلاة والتفكير الإيجابي. ولن يحدث أي تغيير أساسي في وضعنا ما لم يكن هناك استعداد للتضحية أو المجازفة. لذلك فإننا مصمّمون على الالتزام بهذا الخلق العالمي، حيث يفهم أحدها الآخر، وتنتشر سلوكيات أمانة وطرق عيش مسالمة تعود بالنفع على المجتمع وعلى البيئة معاً.

إننا ندعو كافة الناس، سواء أكانوا متديّنين أم لم يكونوا إلى الاقتداء بنا.

مبادئ الخلق العالمي:

يشهد عالمنا اليوم أزمة أساسية في اقتصاده وبيئته وسياسته وذلك على مستوى العالم. إن الافتقار إلى رؤية كبرى، وتشابك المشاكل غير المعالجة وضعف بصيرة القيادة السياسية، وبشكل عام فإن ندرة الالتفات إلى المصلحة العامة والخير العام تتجلى في كل صعيد: هي ذي الإجابات والحلول القديمة ما زالت تُطرح وبكثافة لمواجهة التحديات المستجدة.

مئات الملايين من البشر يضافون إلى نظرائهم على المعمورة ممن يعانون، وبنسبة تصاعديّة، من البطالة والفقر والجوع والتفكك الأسري. ويبدو أن التطلع إلى سلام دائم بين الشعوب يفلتُ منّا. فهناك تشنجات بين الجنسين: الرجل والمرأة، وتشنجات بين الأجيال والفئات العمرية. الأطفال تموت، تقتل وتقتل. مزيد من الدول يزلزلها فساد السياسة والاقتصاد، وإن صعوبة التعايش بسلام في مدننا في ازدياد بسبب صراعات اجتماعية وعرقية وإثنية، ناهيك عن سوء استخدام الأدوية، والجريمة المنظمة ومبدأ الفوضوية الثائر على النظام. وإنك ترى الجيران أيضاً ينتاب الخوف، بعضهم بعضاً. وهي ذي موارد كوكبنا تتعرض - دون أي وازع - للنهب. إن انهيار نظامنا البيئي يتهددنا جميعاً. إننا نرى قادة وممثلي الديانات، مرة بعد مرة يحرّضون على العنف والتعصّب والحدق والتخويف من الآخر، بل إنهم يشجّعون على الصراعات الدموية العنيفة ويشرّعونها. وغالباً ما يُستغل الدين لأغراض السلطة والسياسة. إننا حقاً شديداً الاشمئزاز.

نحن ندين هذه الآفات ونعلن ألا حاجة لها أصلاً. إن العنصر الأخلاقي الكائن في صميم التعاليم الدينية العالمية جدير بأن يطيح بمحنة العالم. طبعاً، إن العامل الأخلاقي لن يقدم حلاً فورياً لجميع مشاكل العالم المتراكمة، ولكنه يوفر حقاً أساساً مناقيباً من الفضائل والأخلاق العُلّيا، يصلح لتكوين نظام فردي وكوني أفضل، ويطرح رؤية تتأى بالنساء والرجال بعيداً عن اليأس مثلما تبعد الفوضى عن المجتمع.

نحن أناس التزموا بمبادئ الديانات العالمية وسلوكياتها. إننا نوّكد أن هناك إجماعاً قائماً بين الأديان يمكن أن يصبح أساساً للخلق العالمي المنشود، بل يكفي الحد الأدنى من هكذا إجماع مبدئي على القيم الجامعة الموحّدة، والمعايير غير القابلة للإلغاء، والمواقف الأخلاقية الأصيلة.

1- نظام عالمي جديد، ونظام خلقي كوني جديد:

ها نحن -معاشر النساء والرجال- من مختلف الأديان والأوطان، نتوجه إلى الجميع، سواء أكانوا متدينين أم لم يكونوا. نريد أن نفصح عن المبادئ التي تجمعنا معاً:

- لدينا جميعاً مسؤولية لتحقيق نظام عالمي أفضل.
- أن انهماكنا في قضايا حقوق الإنسان والحرية والعدل والسلام وحماية الأرض هو من باب الضرورة القصوى.
- إن اختلافاتنا الدينية والثقافية يجب ألا تمنع التزاماتنا وجهودنا المشتركة الرامية إلى مقاومة كل الأساليب غير الإنسانية والعمل لإيجاد ظروف أكثر إنسانية.
- إن هذه المبادئ المبنوثة في هذا الإعلان العالمي للأخلاق، بالإمكان قبولها وإقرارها من قبل كل الناس أصحاب القناعات الأخلاقية، سواء أكانت تلك الفضائل

تتطلب من أساس ديني أم غير ديني.

- إننا كأشخاص مؤمنين متدينين وروحيين نؤسس حياتنا على حقيقة عليا، ونستمد طاقات روحية وأملاً منها، من خلال التوكل والصلاة والتأمل، نطقاً أو صمتاً. على عاتقنا مسؤولية خاصة لصالح البشرية كلها، والاهتمام بكوكبنا الأرضي. لا نعد أنفسنا أفضل من سائر النساء والرجال ولكننا نرى أن الحكم القديمة في دياناتنا تستطيع أن تضيء لنا الطريق نحو المستقبل.

فبعد حربين عالميتين وانتهاء الحرب الباردة وانهيار الفاشية والنازية واهتزاز أسس الشيوعية والاستعمار، دخلت البشرية حقبة جديدة من تاريخها. نحن نملك اليوم ما يكفي من الموارد الاقتصادية والثقافية والروحية لتحقيق نظام عالمي أفضل، لكن يظل قديم الصراعات الإثنية والقومية والاجتماعية والاقتصادية والدينية، مثل جديدها، يهدد الجهود السلمية لبناء عالم أفضل.

لقد شهدنا تطورات تقنية كبرى لم نعرفها من قبل، ومع ذلك فما زلنا نلاحظ أن ظاهرة الفقر في العالم والجوع وموت الأطفال والبطالة والوبس وإهلاك الطبيعة قد ازدادت أيضاً ولم تضحل. ما أكثر الناس الذين يتهددهم الإفلاس الاقتصادي/المالي والتشرد الاجتماعي، والتهميش السياسي، والمصائب البيئية والإخفاق الوطني.

في ظل هذا الواقع الدراماتيكي العالمي، فإن البشرية (بأمس الحاجة) إلى رؤية ناس يعيشون بسلام معاً، ينتمون إلى جماعات عرقية وتجمعات أخلاقية ودينية تتشاطر جميعاً هاجس حماية الأرض. إن الرؤية تنبثق من الآمال والأهداف والمثل والقيم العليا وقواعد السلوك، ولكنها جميعاً، وعلى مستوى العالم، تنفقت من أيدينا. ومع ذلك، فإننا على قناعة بأن الجماعات الإيمانية- على الرغم من إساءاتها وإخفاقاتها المتكررة - تتحمل مسؤولية البرهنة على أن تلك الآمال والقيم العليا وقواعد السلوك ممكن حمايتها وعرسها وممكن أن نعيشها. وهذا أشد ما ينطبق على واقع الدول الحديثة. إن الضمانات على الحريات الدينية وحرية الضمير ضرورية ولكنها لا تستطيع أن تكون بديلاً عن (منظومة) القيم الموحدة والقناعات الراسخة والسُنن norms التي تصلح لجميع البشر أياً كان انتماءهم الاجتماعي أو جنسهم أو لون بشرتهم أو لغتهم ودينهم.

إننا على قناعة بأصالة وحدة العائلة البشرية على الأرض، ونستحضر هنا الإعلان العالمي لحقوق الإنسان الصادر في 1948 عن الأمم المتحدة. نريد أن نوصل ونعمق ما هو مذكور هناك اصطلاحاً على صعيد الحقوق، بأن نترجمه من منظورنا الأخلاقي: نريد التأكيد على دوام تمتع كل فرد بكرامته وممارسة حريته وملاحظة المساواة بين بني الإنسان جميعاً والتأكيد على أهمية التضامن والتكافل فيما بينهم.

وبناء على تجاربنا الشخصية وبالنظر إلى تاريخ كوكبنا الزاخر بالأعباء، فإننا استفدنا (العبر) التالية:

- إن نظاماً عالمياً أفضل لا يمكن انشاؤه أو ترسيخه من خلال القوانين أو

فرض أمر أو من خلال الأعراف والتقاليد فقط.

- إن تحقيق السلام والعدل وحماية الأرض يعتمد على بصائر الرجال والنساء

وقدرتهم على أن يتصرفوا بعدل.

- إن الإجراءات المؤيدة للحقوق والحريات تفترض التمتع بحس المسؤولية ودافع الواجب ولذلك نرى لزاماً مخاطبة ملكتي العقل والعاطفة معاً لدى النساء والرجال.
- لا استمرار للحقوق البشرية دون أساس أخلاقي ولذلك لن يكون هناك نظام عالمي أفضل من غير توافر خلق عالمي.

وليس المقصود بالخلق العالمي أيديولوجية كونية أو ديناً واحداً متحداً دون النظر إلى الديانات الحسية الأخرى، وطبعاً فليس المقصود سيطرة دين واحد بعينه على سائر الأديان. وإنما المقصود بالخلق العالمي ذلك الإجماع الرئيسي على جامعة رابطة معايير غير قابلة للتغيير وعلى مواقف شخصية. فمن دون هكذا إجماع على منظومة خلقية فإنه عاجلاً أو آجلاً سنرى كل مجتمع مهتداً بالفوضى أو الديكتاتورية وستجد الأفراد يقعون في اليأس.

2- مطلب أساسي: على كل إنسان أن يعامل بطريقة إنسانية:

إننا لسنا معصومين، فنحن رجالاً ونساءً غير كاملين ولدينا قصور وعيوب. إننا ندرك حقيقة الشر، ولأجل ذلك فقط، فإننا نجد أنفسنا ولأجل خير العالم وصلاحه، مضطرين إلى تبيان العناصر الأساسية التي يجب أن يتضمنها الخلق العالمي، سواء أكان ذلك للأفراد أم المجتمعات والمؤسسات، وللدول كما للديانات أنفسها. إننا على ثقة بأن التعاليم الدينية والأخلاقية التي عمرها آلاف السنين قادرة على تقديم أخلاقيات مقنعة وقابلة للتطبيق من قبل جميع النساء والرجال ذوي النوايا الحسنة والإرادات الخيرة، دونما اعتبار إذا ما كانوا متدينين أو غير متدينين.

وفي الوقت نفسه إننا ندرك أن مبادئنا الدينية والأخلاقية عادة ما تنطلق من طروحات متباينة جداً في معرض تقديم ما هو مفيد أو ضار، حق أو باطل، خير أو شر، للرجال وللنساء. ونحن لا نرغب في تلميع أو تجاهل الاختلافات القوية بين أديان بعينها، وهي اختلافات يجب ألا تحول بيننا وبين أن نعلن للملأ تلك الأمور التي تجمعنا معاً والتي نفرّها جميعنا، من منطلق ديني أو أساس أخلاقي.

إننا نعلم أنه ليس من شأن الأديان حل مشاكل كوكبنا البيئية والاقتصادية والسياسية والاجتماعية، ولكن الأديان قادرة على توفير ما لا تقدمه حصراً الخطط الاقتصادية والبرامج السياسية والقوانين الاشتراكية، ألا وهو إحداث تغيير في التوجّه الذاتي الشخصي وفي العقلية كلها وفي قلوب الناس، وإجراء تحوّل عن المضي قدماً في الطريق الخطأ والتزوّد بنهج جديد في الحياة. إن البشرية بأمس الحاجة لإصلاحات اجتماعية وبيئية ولكنها بأمس الحاجة أيضاً إلى تجدد روحي، ونحن كشخصيات روحية أو كمؤمنين نتعهد ونلزم أنفسنا بمهمة التجديد ومن شأن القوى والطاقات الروحية في الأديان تقديم إحساس بالثقة جوهرية، وأرضية معنوية للتفاهم، وتأمين المعايير المثلى فضلاً عن توفير مهجع للروح. ومن الطبيعي أن تتركى الأديان وتكون موضع ثقة فقط حين تستطيع أن تقضي على تلك الصراعات النابعة من الأديان أنفسها، فتصفو من التكبر المتبادل وتحرر من الشك، والتعصب وحتى من التصوير العدائي للآخر، وبالتالي تظهر احتراماً لتراث

من القيم، وللأماكن المقدسة والأعياد وشعائر قوم يؤمنون بطريقة مختلفة.
والآن كما في السابق، نجد النساء والرجال يعاملون بوحشية لا إنسانية في كل أنحاء العالم. إن حرياتهم تُسلب منهم، وتجرد منهم الفرص والحظوظ. يُداس على حقوقهم الإنسانية بالأقدام ولا تراعى كرامتهم أبداً. ولكن القوة والبطش لا تجعل الأمر حقاً أو شرعياً! وأمام كل المظاهر اللاإنسانية فإن المبادئ الدينية والأخلاقية تطالب أن يعامل كل كائن بشري بالإنسانية!

وهذا معناه أن كل فرد بشري لا يتمتع بمزايا في العمر أو الجنس أو العرق أو اللون، والقدرات العقلية والجسدية واللغة والدين والتوجه السياسي أو في قوميته ومنشأه الاجتماعي، فإن هذا الكائن يظل متمتعاً بكرامة لا تهان وشرف لا يُمس، بل إن على كل واحد، فرداً أو دولة، واجب تعظيم هذه الكرامة وحمايتها. وعلى البشر أن يكونوا دائماً أصحاب حقوق وأن يكونوا غايات لا وسائل ولا يصبحوا هدفاً تجارياً أو غرضاً تصنيعياً في الاقتصاد كما في السياسة والإعلام ومراكز الأبحاث والمؤسسات الصناعية. ليس منا من هو فوق معيار الخير والشر، لا إنسان ولا طبقة اجتماعية ولا جماعة منتفعة ومهيمنة أو إتحاد اقتصادي أو سياسي أو جهاز أمني أو جيش أو دولة، (ليس لأي من هذه الفئات التقلت من قانون الثواب والعقاب) وعلى النقيض عليها أن تتحلّى بالمنطق والضمير ويجب على كل إنسان أن يتصرف بطريقة إنسانية نبيلة، فيأمر بالمعروف ويمارسه كما يتجنب المنكرات ويتحاشاها.

الهدف من وراء هذا الاعلان العالمي للأخلاق العالمي توضيح ما يدعو إليه. فنحن نرغب فيه استدعاء سلوكيات والحث على تصرفات أخلاقية غير مرتبطة بظرف ولا قابلة للإلغاء. وهذه الأمور يجب ألا تكون عبئاً وقيداً ثقيلاً إذ هي تساعد الناس مجدداً لمعرفة وجهتهم في الحياة وسلوكها، واستحضار قيمهم في الحياة وعيشها، وإدراك ميولهم وإشباعها، وفقه معاني حياتهم وتحقيقها.

لدى البشرية مبدأ في عدد من دياناتها وتعاليمها الأخلاقية ما انفك قائماً فيها منذ آلاف السنين: ما لا تودّه أن يُصنع لك لا تفعله لغيرك، أو بتعبير إيجابي: ما ترغبه أن يُعمل لك، اصنعه لغيرك! هذا هو المقياس غير القابل للتغيير، وغير المرتبط بشرط الذي يجب أن يغطي كافة مجالات الحياة، وأن يسري في العائلات والمجتمعات كما لدى الأعراق والأمم والأديان.

علينا أن نطرح كل شكل من أشكال الأنانية: كحب الذات المفرط، سواء على صعيد الفرد أم المجموع، أو كان على مستوى التفكير الطبقي والتعصب العرقي أو القومية أو التحيز الجنسي. إننا بكل بساطة ندين هذه الأمور لأنها، وبكل بساطة، تمنع الإنسانية من أن تكون حقاً كذلك. إن حق تحقيق النفس وحرية الاختيار الفردي أمران مشروعان تماماً إذا ما كانا مشفوعين بحس للمسؤولية نحو الذات وحس بالمسؤولية إزاء العالمين، أي بالمسؤولية نحو اخوتنا في البشرية ونحو كوكبنا الأرضي.

وإن هذا المبدأ أعلاه يعكس معايير واقعية ملموسة يجب على البشر أن يتمسكوا بها، إذ تتطلق منه إرشادات عريقة أربعة في توجيه السلوك البشري نجدها جميعها في أغلب

1- التزام بثقافة اللاعنف وتفضيل باحترام الحياة:

هناك عدد لا يحصى من النساء والرجال من جميع المواطن والأديان يسعون إلى عيش لا تمليه الأنانية، ولكن يملأه التزام نحو إخوتهم في البشرية والعالم بأسره. ومهما يكن من أمر، فإننا نلاحظ في جميع أنحاء المعمورة حقد لا ينتهي وتحاسد وتباغض وعنف، لا بين الأفراد فحسب، وإنما أيضاً بين طبقات المجتمع والمجموعات الطبقيّة والفئات العرقية وفيما بين الأديان. إن استخدام العنف وتجارة المخدرات والجريمة المنظمة، بما يتوافق مع أحدث الإمكانيات التقنية قد بلغ آفاقاً عالمية. هناك كثير من الأماكن ما زال يحكمها الخوف والإرهاب القادم "من علٍ"؛ فالحكّام الاستبداديون يظلمون شعوبهم والعنف المنظم بات شائعاً. وفي بعض الدول حيث القوانين تُسنّ لحماية الحريات الفردية، نجد فيها سجناء يتعذبون ونساء ورجالاً يشوّهون وأسرى يقتلون.

(أ) لقد عثرنا على الدافع في إرث البشرية العظيم الذي يضم التعاليم الدينية والأخلاقية، مثال: "إياك أن تقتل"، أو بصيغة إيجابية: "فلنحرص على الحياة!" دَعُونَا ندرس من جديد النتيجة المنطقية المترتبة من هذا التوجيه المتوارث: فلجميع الحق في الحياة والأمان والحظ في تطوير كريم وحر لشخصيتهم بالقدر الذي لا يتعدى على حقوق الآخرين. ليس من حق أحد أن يتعدى على أي كائن بشري أو يعرضه لعذاب نفسي أو جسدي أو أن يقتله. ولا- يحق لأي قوم أو دولة أو عرق أو دين أن يتباغضوا مع أبناء جالية أجنبية ذات سلوكيات ومعتقدات دينية مختلفة، كما لا- يحق لهم أن يتعصّبوا ضدّهم بأن يعاملوهم معاملة غير عادلة، أو أن يطهّروهم تطهيراً عرقياً، أو ينفوهم أو يصنّفوهم.

(ب) ومن البديهي أن حيث هناك بشر، فتمّ الصراعات. ولكن يجب أن تحل الصراعات هذه في إطار من العدل دونما اللجوء إلى العنف. ويصدق هذا على الدول مثلما يصدق على الأفراد. وعلى الذين يديرون السلطة السياسية المنظم ضمن إطار عادل وأن يُلزموا أنفسهم بأكثر الحلول السلمية وأبعدها عن العنف، وأن ينسّقوا ذلك ضمن نظام عالمي (مسالم)، الذي هو بدوره يحتاج إلى حماية ودفاع ممّن يقومون بأعمال العنف. أن التسلح هو مسلك خاطئ وإن نزع السلاح هو وصيّة زماننا وعصرنا. قلا يخدَعَنَّ أحد، إذ ليس للبشرية من بقاء دون سلام يلف المعمورة.

(ت) على الشباب أن يدرك وهو في منزله الأسري كما في مدرسته أن العنف ليس وسيلة حتمية لحل النزاعات مع الآخرين. من هنا تأتي الحاجة إلى خلق ثقافة اللاعنف.

(ث) إن الشخصية الإنسانية أمر نفيس على الدوام، وتحتاج إلى حماية غير مشروطة. والأمر نفسه ينطبق على الحيوانات والنباتات في كوكبنا إذ هي تستحق أيضاً كل عناية وحفظ. إن الاستغلال غير المحدود للموارد الحيّاتية الطبيعية والتدمير القاسي لمحيطنا البيئي الحيوي وعسكرة عالمنا، إنما هي جميعاً انتهاكات للحرّمات، نحن كبشر علينا مسؤولية خاصة نحو الأجيال المستقبلية، ونحو أرضنا وكوننا وهوائنا ومائنا وتربتنا. فنحن جميعنا مرتبطون بقوة إلى عالمنا وجميعنا يعتمد على غيره بل إن كل واحد منا

مرتبط بصالح الكل. لذلك علينا ألا نشجع استبداد البشرية للعالم ولموارده الطبيعية. وعضاً عن ذلك علينا أن نغرس العيش بسلام وانسجام مع الطبيعة وفي العالم.

(ج) إنَّ روح التعاليم الدينية والأخلاقية العظيمة لا ترى الإنسان مستحقاً إنسانيته إلا وهو يراعي الآخرين في حياته العامّة وفي حياته الخاصة، ومستعد لتقديم العون. علينا أن نتجنب القسوة والوحشية وعلى كل قوم وعرق وديانة أن يظهر حُلماً وتقديراً واحتراماً لكل آخر. فالأقليات الدينية أو العرقية والإثنية (القومية) تحتاج إلى الحماية والنصير.

(2) الالتزام بنشر ثقافة التعاضد وتحقيق نظام اقتصادي عادل

لا نستطيع أن نحصي عدد النساء والرجال في جميع المناطق ومن كافة الأديان، ممّن يسعون جاهدين إلى العيش معاً في تكافل وتعاضد، وممن يعملون بجد لتحقيق مواهبهم وكفاءاتهم، على اختلاف مهنتهم. بيد أننا نلاحظ أيضاً وعلى مستوى المعمورة ما لا يُحصى من الجوع والعوز والمرض، والمسؤولية هنا في هذه المآسي لا تقع فقط على عاتق الأفراد وإنما أيضاً تقع على المؤسسات الظالمة والهيئات التي لا تقيم العدل.

إن الملايين من البشر يعانون من البطالة أو من ضالة رواتبهم وأجورهم، وهكذا تدفع هذه الملايين دفعاً إلى هامش المجتمع مع ما يعنيه ذلك من الإطاحة بإمكانياتهم المستقبلية. وأن نلاحظ الهوة تزداد بشدّة في أماكن كثيرة بين الفقراء والأغنياء، بين الأقوياء والضعفاء. فنحن نعيش في عالم قامت فيه كل من الأنظمة الاشتراكية الاستبدادية والأنظمة الرأسمالية المتحررة من أي قيد، بتفريغ مضامين كثيرة من القيم الروحية والأخلاقية، وتدميرها. فالعقليات المادية ترعى نمو شره للربح غير المحدود، والإمساك بما لا يُحصى من الغنائم المسروقة. وهذا الظواهر تستنفد المزيد والمزيد من موارد المجتمع دون أن تدفع الفرد إلى أن يضيف من إسهامه إلى مجتمعه. إن الآثار الاجتماعية الشريرة لظاهرة الفساد واستشراءها السرطاني، أمر ملاحظ نموه القوي في الدول النامية والدول المتقدمة سواء.

(أ) "لا-تسرق!" هذا التوجيه النبيل نجده في إرث البشرية الديني والأخلاقي العظيم، وبصيغة إيجابية: "اعمل بإخلاص ونزاهة!" دعونا نتأمل من جديد ما يحمله هذا الإرشاد العريق من نتائج: فليس لأحد الحق في أن يسرق أحداً أو أن يُنقص من الخير العام بأي طريقة كانت وبعد، فليس من حق أحد استخدام ما يملكه دونما نظر إلى احتياجات مجتمعه أو مراعاة آثار الاستخدام على الطبيعة.

(ب) حيث يسيطر الفقر المدقع نرى العوز واليأس منتشرين وتتوالى السرقات من أجل البقاء. وحيث تتكدّس الثروة وتتمركز السلطة بشكل يخلو من الرحمة، فإن عواطف الحسد والحقد والتباغض القاتل والثورة المستميتة تعصف وتملأ قلوب الفئات المهمّشة وغير المحظوظة، ممّا يؤدي إلى دائرة مفرغة من العنف والعنف المضاد، فلا يصدق أحد بأن السلام العالمي ممكن من غير إقامة العدل في العالم.

(ت) على الناشئة والشباب الإدراك في بيوتهم ومدارسهم أن ما يُعهد إلينا من ملكية للأشياء مهما كانت ضئيلة، يحمل معه واجباً ألا وهو عدم نسيان ملاحظة الخير العام خلال استعمالها. هكذا يُبنى النظام الاقتصادي السليم والعادل.

(ث) إذا أريد تحسين وضع البلايين من البشر على كوكبنا، وخاصة النسوة والأطفال، فيجب بناء الاقتصاد العالمي بطريقة أكثر عدلاً. إن أعمال الخير الفردية ومشاريع الإعانة وإن كانتا أمراً ضرورياً فهما لا تكفيان من غير مشاركة كافة الدول وسلطات المؤسسات الدولية الهادفة إلى بناء مؤسسات اقتصادية عادلة.

إن الحل المنشود يجب أن يلقي دعم جميع الأطراف المعنيين بأزمة الديون وأزمة الفقر لدى دول تزدوي وتذبل في العالم الثاني، وأكثر منها في دول العالم الثالث. ومن الطبيعي أن اصطدام المصالح أمر لا بد منه. وعلينا أن نميز، في الدول المتقدمة، بين الاستهلاك الضروري وبين الاستهلاك اللامحدود، وبين الاستخدام الرشيد للملكية النافع اجتماعياً وخلافه، وبين استعمال الموارد الطبيعية المبرر وعكسه، وبين اقتصاد السوق الموجّه المدر للأرباح وذلك المفيد اجتماعياً وغير الضار بيئياً. حتى الدول النامية عليها أن تحكّم ضمائرها الوطنية.

وحيثما يتهدّد المحكومين قمع الحاكمين، وحيث يتهدد المؤسسات أفرادها، وأنى يتهدد البطش الحق، فإن علينا واجب المقاومة، كلما سنح لنا، ولكن دون اللجوء إلى عنف. (ج) وحتى نستحق لقب الإنسانية حسب روحية تعاليمنا الدينية والخلقية العظيمة فلا بد من توافر العناصر التالية:

- علينا تسخير القوى الإقتصادية والسياسية في خدمة البشرية عوضاً من إساءة استخدامها في معارك التسلط والتغلب التي لا ترحم. علينا أن ننمي روحاً من التراحم مع الذين يعانون وأن نقدّم عناية خاصة بالأطفال والمسنّين والفقراء والعجزة واللاجئين والمستوحشين.

- علينا تنمية الاحترام المتبادل ومراعاة مشاعر الآخرين حتى تتسجم مصالحننا بطريقة واقعية متزنة، عوضاً من التخطيط للحصول على سلطات غير محدودة وتجنباً للصراعات التنافسية.

- علينا أن نفقه قيمة التوسّط والاعتدال والتواضع عوضاً عن شرهنا للمال والشهرة والإنفاق الذي لا ينقطع. ففي الحالة الشره أو الجشع يفقد البشر جوهرهم الروحي، وحياتهم ورباطة جأشهم وسلامهم الداخلي، أي كل ما يجعلهم حقاً بشراً.

3- الالتزام بثقافة التسامح والحلم وبعياة ملأى بالصدق:

إن عدد النساء والرجال في مختلف المناطق ومن مختلف الأديان الدائبين على عيش ملؤه النزاهة والصدق، لا يُحصى - ومع هذا فإننا نجد في العالم أجمع ما لا يُحصى من الكذب والخداع والغش والنفاق:

- كالمسألة ورجال الأعمال الذين يتوسّلون بالكذب للنجاح.
- كوسائل الاعلام التي تروّج لأيديولوجيات معينة عوضاً عن النقل الموضوعي، والتي تنشر معلومات مغلوطة بدل التقارير الدقيقة، وتحرص على النفع التجاري والمصلحة الذاتية الصرفة عوض الولاء إلى الصدق والحق.
- كالبّحاث والعلماء الذين يسخّرون أنفسهم لما هو مشبوه أو غير مجمع عليه أخلاقياً على الصعيد الأيديولوجي، أو البرامج السياسية، أو جماعات التكتل الاقتصادي الربحي، أو

الدين يبررون أبحاثهم التي تتناقض مع جوهر القيم الأخلاقية.
- كمثلين الديانات الذين ينبذون الديانات الأخرى ويرونها أنها ليست بذات قيمة والذين يبشرون بالعصية وعدم التسامح عوضاً عن الاحترام والتفاهم.

(أ) في تراث البشرية الديني والأخلاقي الرائع ثم الإرشاد والتوجيه القائل:
"إنك لن تكذب!" وبصيغة إيجابية: "تحدث صادقاً واعمل بصدق" تعالوا نتأمل من جديد في تطبيقات معاصرة لهذا التوجيه العريق فكأنه ينطق اليوم بالتالي: ليس من حق أي امرأة أو رجل ولا مؤسسة أو دولة أو كنيسة أو أي جماعة دينية أن تروي الكذب إلى سائر البشر.

(ب) هذا يسري حقاً:

- على كل من يشتغل بوسائل الإعلام الذين استوتقناهم وأمناهم على حرية نقل المعلومة الصادقة والذين من ثم منحناهم منصب الوصي الحارس، فنحن لم نسمح لهم يوماً أن يتعالوا على سقف الفضيلة، إذ عليهم واجب احترام الكرامة الإنسانية وحقوق الإنسان والقيم الأساسية، وعليهم واجب الالتزام وتعهد الموضوعية والعدل وحفظ الكرامة البشرية، وليس لهم الحق البتة أن يتدخلوا في حرمان الأفراد الخاصة وخصوصياتهم أو أن يوجهوا الرأي العام أو أن يشوهوا الحقائق.

- على الفذائين والأدباء والعلماء الذين عهدنا فيهم الحرية الفنية والأكاديمية، وعلى هؤلاء عدم التفلت من المعايير الأخلاقية المتعارف عليها بل عليهم خدمة الحقيقة.

- على قادة الدولة والساسة والأحزاب السياسية الذين سلمناهم حرياتنا - إذا ما هم كذبوا أمام شعوبهم أو حرفوا الحقيقة، وإذا ما هم أدينوا بالرشوة أو القسوة في علاقاتهم الوطنية وشؤونهم الخارجية، فإنما هم حينئذ يخسرون مصداقيتهم وأجدر بهم أن يفقدوا مناصبهم وناخبهم. ومن جهة ثانية، على الرأي العام أن يناصر أولئك الساسة الذين يجرأون على قول الحق للناس في كل الظروف.

- وأخيراً لا- أخراً، ينطبق على ممثلي الأديان الذين يثيرون التحيز والحقد والعداوة نحو الأديان المختلفة، أو الذين يشعلون ويشرّعون للحروب بين الأديان فهؤلاء يستحقون لعنة البشرية وإن يتنكر لهم أو يتبرأ منهم أتباعهم. فلا ينخدع أحد بعد اليوم إذ ليس من سلام كوني في هذا العالم دون نزاهة وصدق ودون إنسانية الإنسان!

(ت) على الناشئة والشباب أن يتعلموا في منازلهم ومدارسهم كيفية التفكير والتحدث والمعاملة بصدق. إن لهم كامل الحق إلى المعرفة وفرص التعليم حتى يتمكنوا من اتخاذ القرارات التي سوق تصوغ حياتهم. فمن غير تنشئة أخلاقية سيكون من الصعوبة بمكان عليهم أن يقدروا على تمييز الأمر الهام من الأمر التافه. وفي زحمة طوفان المعرفة اليومي، سوف تقف تلك الفضائل خير صديق لهم يبين لهم زيف الآراء التي تغلفت بالوقائع، وكثافة المنافع المستترة كالحجاب، وهول الأهواء الخفية ودرجة تحريف الوقائع والتوائها.

(ث) انسجاماً مع روحية تراثنا الأخلاقي والديني العظيم، فإن الإنسان الذي يستأهل إنسانيته يعني لنا الأمور التالي:

- إنّه علينا واجب التمييز بين الحرية والعشوائية وبين مبدأ التنوع والغنى مع عدم المبالاة بالحقيقة.

- علينا تنمية ملكة الصدق في جميع علاقاتنا عوض الخداع والانتهازية والنفاق.
- علينا أن نتحرى الصدق والإخلاص الصافي بدل أن نروج الأيديولوجيات وأنصاف الحقائق المتحيّزة.

- علينا أن نخدم الحقيقة بكل شجاعة، وعلينا أن نكون أصحاب مبادئ وأهلاً للثقة، وعوض أن نستكين إلى التأقلم الانتهازي مع الحياة.

(4) الانضواء ضمن ثقافة تتساوى فيها الحقوق وتتكافأ فرص المشاركة بين الرجال والنساء

(لعلمكم) تلحظون عدداً لا يُحصى من الرجال والنساء من مختلف الأوطان والأديان، وهم يسعون إلى أن يحيوا حياتهم بروحية المشاركة والعمل المسؤول، وذلك في مجالات الحب والجنس والعائلة. ولكننا نلاحظ وعلى مستوى المعمورة هيئات مستتكرة من الأبوة الذكورية، أو سيطرة جنس على آخر، واستغلال للنساء، والاعتداء الجنسي على الأطفال، أو إكراه على البغاء. وكثيراً ما يُجبر الظلم الاجتماعي النساء وحتى الأطفال إلى الدعارة كوسيلة ارتزاق وخاصة في الدول الأقل تطوراً.

(أ) إننا نجد في تراثنا الديني والخلقي العظيم الإرشاد التالي: إياك والفاحشة! وبتعبير إيجابي: فليحب وليحترم أحدكم الآخر!

دعونا نرى آثار هذا التوجيه الكريم في واقعنا المعاصر، فكأنني به ينطق: ليس لأحد الحق في تحقير الآخرين ومعاملتهم كهدف جنسي رخيص، أو أن يستعبدهم جنسياً أو أن يقودهم إلى هذا المآل.

(ب) إننا نشجب الاستغلال الجنسي والتمييز الجنسي كواحد من أسوأ هيئات الانحلال البشري. علينا مسؤولية المقاومة أينما وجدنا ترويحاً لسيطرة جنس على آخر، حتى وأن كان ذلك باسم قناعة دينية. وحيثما يُسمح بالاستغلال الجنسي نجد البغاء معزّزا والأطفال يُساء إليهم. فلا ينخدعن أحد بعد، إذ لا إنسانية حقّة دون أن نحيا معاً في مشاركة حقّة.

(ت) على الشباب أن يدركوا منذ هم في منازلهم وأن يتعلموا وهم في مدارسهم أن النشاط الجنسي ليس قوة سلبية تدميرية أو استغلالية، وإنما عامل إيجابي خلاق بإمكانه أن نرود المجتمع بنظرة إيجابية تحب الحياة إذا ما هو مورس من قبل طرفين شريكين متوادين يقبل كل منهما مسؤولية إسعاد الآخر ورعايته.

(ث) إن العلاقة التي يجب أن تسود بين الرجال والنساء يجب أن تخلو من الاستغلال والتمنن، وأن تسودها المحبة والمشاركة والجدارة بالثقة. إن تحقيق الإنسان لإنسانيته ليس معناه السعادة الجنسية، إذ على الجنس أن يكون مشغولاً بالتعبير عن التواد المحب والتأكيد عليها على الدوام، وبين شريكين متساويين.

إن بعض التعاليم الدينية تحيي وتعرف جيداً نموذجاً مثالياً طوعياً لنكران زهدي ذاتي لكامل النشاط الجنسي. إن مثل هذا النكران الطوعي يستطيع أيضاً أن يكون تعبيراً عن الذات وتحقيقاً رائعاً لها.

(ج) إن مؤسسة الزواج الاجتماعية على الرغم من تنوعها الثقافي والديني تتصف بالمحبة والوفاء والديمومة. فهي تهدف إلى تأمين عنصر السكينة والأمان والعون المتبادل لكل من الزوج والزوجة وللطفل. على المؤسسة أن تؤمّن حقوق سائر أعضاء الأسرة. وبعد، ينبغي على جميع الثقافات والأوطان أن تتّمي تلك العلاقات الاقتصادية والاجتماعية التي من شأنها أن تسمح لمؤسسة الزواج والحياة الأسرية جديرتان بالبشرية، خصوصاً لكبيري السن، وللأطفال حقهم (المعلوم) في المعرفة والالتحاق بمؤسسات التعليم. وعلى الأهل عدم إساءة تربية أولادهم، وبالمثل، فإن على الأبناء الإحسان إلى والديهم، ويجب أن تعكس العلاقات بينهم احتراماً متبادلاً وتقديراً وحسن الرعاية والاهتمام.

(ح) حسب روحية تعاليمنا الدينية والأخلاقية العظيمة، فإن ماهية الإنسان الحق تعني الأمور التالية:

- إننا بحاجة إلى تعزيز تبادُل الاحترام والمشاركة والتفاهم، عوض التسلّط والتحقير الأبوي الذي يعكس عنفاً ويولد عنفاً مضاداً.
- إننا بحاجة إلى تكافؤ وتشارك في العناية بالآخر والتسامح معه، والاستعداد أن نصالحه ونحبه، عوض أي شكل من أشكال الشهوة المستبدة في استملاكها للآخر، أو إساءة آداب العلاقة الجنسية معه.

ويجب أن نشجع على مستوى الأمم والأديان فقط تلك الممارسات التي ثبتت حسناتها وفضلها عبر الأزمان على صعيد العلاقات الفردية والأسرية.

5- الارتقاء بالوعي!

إن التجارب التاريخية تدل على الأمر التالي: لن يستطيع كوكبنا الأرضي أن يتحول إلى الأحسن إلا- حين نحقق بنجاح تحوُّلاً في ضمائر الأفراد ووعيهم كما في المجتمع العامّة. لقد لمحت إمكانات التحول هذه في ميادين كالحرب والسلام، الاقتصاد وعلم البيئية الحية، حيث أظهرت العقود الأخيرة المنصرمة حدوث تحوُّلات بارزة فيها. ولكن أن الأوان لأن يحدث تحول مماثل أيضاً في مضمّار القيم والفضائل!

فكل إنسان له أن يتمتع بكرامة وعزة شخصية وحقوق تستعصي على أن يستملكها أحد غير قابلة للتحويل، وكل فرد عليه مسؤولية حتمية ألا وهي تحمُّل نتائج ما يفعله أو ما لا يفعله. إن لكافة تصرفاتنا وقراراتنا، حتى إخفاقاتنا وما نجتنبه، آثاراً ونتائج. وإن مهمة الأديان المميّزة القدرة على إبقاء هذا الشعور بالمسؤولية حيّاً في النفوس، بل وتعميقه وإيصاله إلى الأجيال المقبلة.

إننا نتوخى الواقعية فيما أجمعنا عليه وحققناه هنا، ولذلك نلح على ضرورة تحقيق التوصيات التالية:

1- إنه من الصعوبة بمكان تحقيق إجماع عالمي على كثير من القضايا الأخلاقية الشائكة (كمسألة الأخلاق – البيولوجية أو الأخلاق الجنسية كما أظهرتها وسائل الاعلام في وقته، إلى مسألة الأخلاق والعلم إلى مسألة الأخلاق والاقتصاد ومسألة الأخلاق السياسية). ولكن يبقى ماثلاً- لنا تلك الحلول المناسبة لكثير من المشاكل العالقة والتي يجب استلهاها من

روح المبادئ الأساسية التي طوّرتها معاً هنا.

2- لقد ظهر اهتمام جديد في وعينا الخُلقي يلحظ المسؤولية الأخلاقية في كثير من مجالات الحياة. إذن لسوف يكون من دواعي سعادتنا لو تضافر أهل المهن جميعهم (كالأطباء والعلماء ورجال الأعمال وسيداتنا وصحافيون والساسة) وطوّروا دستوراً أخلاقياً معاصراً يحوي توجيهات وإرشادات محدّدة لسائر المشاكل التي طال النقاش حولها لكل مهنة من المهن.

3- وإننا نطالب بإلحاح -أول شيء- أن تبادر سائر المجتمعات الإيمانية إلى تشكيل وبيان منظومتهم الخُلقية الخاصة بهم: فماذا في جعبة كل تراث ديني وخلق من إسهام أو قول -على سبيل المثال- في معنى الموت والحياة، تحمّل الألم وغفران الذنوب، فن التضحية بالذات والإيثار وضرورة نكران الذات، وفي الرحمة والفرح؟ إن هذا الطرح سوف يعمّق بل يبلور الخلق العالمي المنشود.

وفي الختام: إننا ندعو ونخاطب كافة ساكني كوكبنا، فالأرض لن تصير إلى الأفضل ما لم يتحسنّ وعي الأفراد ويتغيّر. إننا نأخذ على أنفسنا عهداً إلى العمل (الحنيث) نحو هذا التحول في الوعي الفردي والوعي الكلي الجماعي، وإن توقظ ملكاتنا الروحية والمعنوية من خلال التدبّر والتأمل والصلاة، أو التفكير الإيجابي حتى يتم التحول المنشود لولادة الخلق المقصود.

إننا معاً نستطيع أن ننقل الجبال! ولكن من غير إرادة جسورة على المجازفة، ومن دون استعداد للتضحية لن يكون هناك أي تحوّل أو ارتقاء يذكر في واقعنا! لذلك تجدنا ألزمتنا أنفسنا نحو منظومة خلقية جامعة أخلاق للعيش والعمل، في سبيل تفاهم متبادل أفضل ولأجل طرائق في الحياة نافعة وسلوكيات اجتماعية أصلح، يخيم عليها السلام ونصادق بها الأرض.

إننا ندعو كافة الرجال وجميع النساء أكانوا متديّنين أو غير متديّنين أن يقوموا بالمثل!.